

أثر المعرفة الفطرية في إثبات حقائق الدين

قراءة في فلسفة الدين عند السيد محمد باقر السيستاني

م.د. وسام صبيح عبد الحسني / كلية الإمام الكاظم عليه السلام

**The impact of innate knowledge in proving the facts of religion
A reading in the philosophy of religion according to Sayyid Muhammad
Baqir al-Sistani**

Lect. Dr . Wisam Sabeh Abed al-Hasani / Imam al-Kadhim College

Abstract:

The research studies the problem of the existence of an innate knowledge fixed in the mind that is characterized by intuition and clarity, and that there are religious facts such as knowledge of God the Creator, His oneness, the resurrection on the Day of Judgment, and other issues based on innate, intuitive knowledge, and that denying it negates the basis of knowledge in man and thus denies the possibility of man knowing the great truths of religion. The research revolves around basic points centered on the nature of innate knowledge, its most important characteristics, the most important religious issues on which it is based, proving the existence of God, that legislation is based on innate law, and that moral values, human happiness, and freedom are based on innate principles.

مستخلص البحث :

يدرس البحث إشكالية وجود معرفة فطرية ثابتة لدى العقل تتسم بالبداهة والوضوح، إذ إنّ هناك حقائق دينية كمعرفة الله الخالق، ووحدانيته، والمعاد في يوم القيامة، ومسائل أخرى تستند إلى المعرفة الفطرية البديهية، وإنّ إنكارها ينفي أساس المعرفة عند الإنسان ومن ثمّ إنكار إمكانية معرفة الإنسان لحقائق الدين الكبرى. يدور البحث حول نقاط أساسية تمحورت حول ماهية المعرفة الفطرية، وأهم خصائصها، وأبرز القضايا الدينية التي تركز عليها، وإثبات وجود الله، وأنّ التشريع يستند إلى القانون الفطري، وارتكاز القيم الأخلاقية وسعادة الإنسان وحرية على المبادئ الفطرية.



Article history

Received: 29/8/2024

Accepted: 2/2/2025

Published : 30 /6/2025

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: 2024/8/29

تاريخ القبول: 2025/2/2

تاريخ النشر: 2025/6/30

الكلمات المفتاحية : قيم أخلاقية ، وجود الله ، سعادة ، حقائق دينية ، حرية ، معرفة فطرية

Keywords : Moral Values , happiness , Religious facts , freedom , The existence of God , Innate Knowledge

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY
LICENSE



<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Corresponding author:
Itbg7@alkadhum-col.edu.iq

DOI:

<https://doi.org/10.61710/b8adv42>

1

المقدمة:

اختلف الفلاسفة قديماً في مسألة وجود معرفة فطرية بديهة عند الإنسان، وماهية هذه المعرفة، وحدودها، وأبعادها بين مؤيد لوجودها، ومنكر لها، إذ يعتقد الفلاسفة العقليون بوجود أفكار أو مبادئ أو قواعد فطرية ثابتة لدى العقل سابقة على التجربة تتسم بالوضوح والبساطة وهي موجودة بالقوة أو بالفعل، أو بالقوة كاستعداد ثم تكون بالفعل بعد تكامل النفس فتعكس تلك الأفكار في الذهن بشكل مباشر من دون تعلم واكتساب، في حين يرى التجريبيون أنّ العقل صفحة بيضاء وأنّ التجربة هي التي تخطّ سطورها الأولى عليه .

يعدّ سقراط أول الفلاسفة الذين أكدوا على وجود أفكار فطرية مغروسة في النفس الانسانية تابعه في ذلك تلميذه إفلاطون الذي بيّن أنّ المعرفة تذكر مدلاً على وجود معرفة فطرية في النفس الإنسانية، أمّا في الفلسفة الحديثة فكان ديكارت من القائلين بوجود أفكار واضحة بديهة فطرية لدى العقل، ومنها وجود فكرة إله كامل أوجد في الانسان غير الكامل فكرة وجوده.

يؤكد السيد محمد باقر السيستاني* على وجود معرفة فطرية بديهية عند الإنسان، وأنّ الدين يدعو الى الاحتكام للقواعد الفطرية، كونها أساساً سليماً للمعارف الإنسانية عموماً، ومنها معرفة الإنسان بالحقائق الدينية كضرورة وجود خالق للكون، وبقاء الإنسان بعد هذه الحياة، وضرورة بعث الأنبياء بالرسالات السماوية مع حاجة الإنسان إلى مستوى من العقلانية، والرشد العام لإدراكها. من هنا نشير الى أنّ البحث يتمحور حول نظرية المعرفة التي تعدّ من أهم مباحث الفلسفة، ومن جهة ثانية حول فلسفة الدين لمحاولته إثبات جملة من الحقائق الدينية استناداً الى الفطرة الانسانية.

تضمّن البحث ثلاثة مباحث، الأول: ما المعرفة الفطرية البديهية، والثاني استناد المعارف الدينية على القانون الفطري، والثالث: ارتكازية القيم الأخلاقية على المبادئ الفطرية.

المبحث الأول : ما المعرفة الفطرية البديهية

السؤال عن وجود معرفة فطرية لدى العقل سابقة على التجربة بالفعل أم وجودها كقوة استعداد فطري، أم نفي وجودها هو موضوع قديم في الفلسفة ولازال ، وسيبقى من الأمور التي يختلف فيها الفلاسفة في نظرية المعرفة الاستمولوجيا، فما المقصود بالمعرفة الفطرية؟ ولماذا سُميت فطرية وبديهية؟ سُميت فطرية؛ لأنها لا تجيء اكتساباً بل تكون موجودة في العقل بالقوة ومستقلة وسابقة عن كل تجربة، وتعدّ بديهية لأنها واضحة بذاتها ولكونها كذلك فهي تعدّ صادقة صدقاً ضرورياً لا شكّ

* هو السيد أبو أحمد محمد باقر النجل الأصغر للمرجع الأعلى في النجف الأشرف آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، ولد في النجف الأشرف في عام 1967 م ، والتحق بالحوزة العلمية في سن مبكرة، أخذ المقدمات عن أساتذة لامعين كالشيخ عبد الرضا الهندي ولقوة فطنته وشدة ذكائه طوى المقدمات في وقت قصير ليحضر دروس السطح عند أخيه الأكبر السيد محمد رضا السيستاني والشيخ باقر الإيرواني، وبعدها حضر درس البحث الخارج عند زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الخوئي وعند والده السيد علي السيستاني ، له العديد من المؤلفات في علم أصول الفقه نذكر منها المنجزية الشرعية للعلم الإجمالي ، والحجج الإجمالية ، منجزية غير العلم ومعزيتها، ورسالة في مقتضى القاعدة في موارد العلم الإجمالي، ومباني الأصول ، كما له العديد من المؤلفات الفكرية نذكر منها ، محاضرات في العقيدة، أفي الله شك، تجربتي مع الدين، وغيرها من الكتب التي إعتدنا عليها وذكرناها في بحثنا الحالي.

فيها، وهي صادقة في كل زمان، ومكان، وتكون أساساً لكل علم، كقولنا الكلّ أعظم من الجزء ومبدأ عدم التناقض الذي ينص على أن النقيضين لا يجتمعان، أو المساويان لشيء ثالث متساويان. (الطويل، بلا طبعة، بلا تاريخ صفحة 150) والمراد أنّ تلك المعارف الفطرية البديهية موجودة في القوة يعني أنّها غير موجودة بشكل فعلي في العقل بمعنى أنّها "تكتسب صفة الفعلية بتطور النفس وتكاملها الذهني، فليس التصور الفطري نابعاً من الحس، وإنّما يحتويه وجود النفس لا شعورياً، وتكامل النفس يصبح إدراكاً شعورياً واضحاً، كما هو شأن الإدراكات والمعلومات التي نستذكرها فنثيرها من جديد بعد أن كانت كامنة وموجودة بالقوة" (الصدر، 1427 هجري، صفحة 74).

يُعرّف السيد محمد باقر السيستاني المعرفة البديهية الفطرية بأنّها "المعرفة الانسانية التي تكون مرتكزة في ذهن الإنسان وقد جُبِلَ عليها وجُهِزَ بها منذ ابتداء ادراكه وتنامي وعيه، ولا تتوقف على أدوات استدلالية أو إجراء أبحاث تخصصية وشبهها". (السيستاني، 2018، الصفحات 93-94). وهذه المعلومات الفطرية البديهية تعدّ مبادئ عامة أولية تنتمي إلى علوم متعددة، كالقضايا المنطقية كمبدأ عدم التناقض، أي إنّ الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء واحد، والقضايا الفلسفية كل حادث له علة، والقضايا الأخلاقية مثل قولنا إنّ الصدق حسن، والكذب قبيح، أو القضايا الرياضية من قبيل أن الكل أعظم من الجزء.

أولاً: خصائص المعلومات البديهية الفطرية

من خصائص هذه المعلومات كما يبينها السيستاني ما يأتي:

- 1- إنّها معلومات بديهية وبسيطة، وليست معقدة. نعم، قد يحتاج تحليلها الفني إلى أدوات معمقة أو تصاغ بصيغة علمية فتتضمن اصطلاحات علمية.
- 2- إنّها مناط الاتزان الإدراكي للإنسان، فإذا فقدّها الإنسان فقد السلامة الإدراكية.
- 3- إنّها الأمّ لسائر معارف الإنسان واستنباطاته الحسية والعقلية ومحورها الذي يستند إليها ويسعى إلى توسعة المعرفة بالاستناد لها". (السيستاني، 2018، صفحة 97).

مما سبق نفهم أنّ المعارف البديهية الفطرية لا يمكن لأحد إنكارها إنكاراً حقيقياً، عالماً كان المنكر أم من عامة الناس، والسبب في ذلك يعود لوضوحها ولو أراد أحد إنكارها فإنّ ذلك لا يعدّ سوى إنكار لفظي غير حقيقي؛ لأنّه على مستوى التفكير والممارسة لا يمكنه الحياد عنها. لذلك " فالأشياء التي نتصورها بكثير من الوضوح والتميز كلها صحيحة" بحسب تعبير الفيلسوف الفرنسي ديكارت. (ديكارت، 2008، صفحة 229).

فعلى سبيل المثال كان أرسطو قد انتقد من ينفي مبدأ عدم التناقض، وهو المبدأ الذي ينصّ على عدم اجتماع النقيضين، كاجتماع الصدق والكذب، والوجود والعدم، مبيّناً " أنّنا لو سلمنا بصدق جميع الأحكام بما فيها الأحكام المتضادة، لوجب في الوقت نفسه التسليم بأنّها جميعاً كاذبة، لأنّ من يعتقد في

هذه الحالة أنّ كل الأحكام صادقة، يجب أن يسلم أن أحكامه الخاصة كاذبة. إلّا أنّه يمتنع من وجهة النظر السيكلوجية التسليم بأنّ كل حكم يمكن أن يكون صادقاً وكاذباً في آن معاً. فإنّ من يقرّ بذلك لن يستطيع أن يقر بشيء محدد. وإلى جانب الاستحالة السيكلوجية يستند أرسطو أيضاً على الممارسة، فكل سلوك الناس يقدم برهاناً على صحة هذا القانون، ففي الحياة العملية يقدّر الناس شيئاً على أنّه أفضل، وآخر على أنّه أسوء، وسلوك الناس قد تعين ابتداء من صحة مبدأ التناقض" (ماكوفلسكي، 1987، صفحة 97).

ما يريد أرسطو قوله إنّ الانسان الذي يرفض مبدأ عدم التناقض إذا أراد إثبات أنه موجود فلا بد أن يعتقد بأنّه غير موجود في الوقت نفسه والمكان نفسه، ولما كان الانسان يعرف في قرارة نفسه أنّه موجود في زمان ومكان معين فإنّه سيكلوجيا لا يمكنه الاعتقاد باجتماع النقيضين أي وجوده وعدم وجوده في المكان والزمان عينه، كذلك إن قال أنّه صادق في مسألة ما فعليه الاعتقاد أنّه كاذب في المسألة نفسها ، ولما كان الإنسان بطبيعته يثبت صحة أشياء معينة فهو بالضرورة ينفي خطأها، إذن لا بدّ أن يؤمن بمبدأ عدم التناقض، كذلك في المسائل العملية فالإنسان يحبّ أن يتعامل مع الصادق العادل فلو آمن أحد باجتماع النقيضين فعليه أن يعتقد أن الصادق العادل هو الكاذب الظالم نفسه، فيمتنع حينها التمييز بين الناس وترجيحنا في التعامل معهم. وما دام الترجيح موجوداً على المستوى العملي هذا يعني الاعتقاد فطرياً بمبدأ عدم التناقض.

ثانياً: انتماء المعرفة الفطرية إلى المعرفة الارتكازية

يميّز السيد السيستاني بين المعرفة الارتكازية والمعرفة التفصيلية ، أمّا الارتكازية " فهي معرفة تجري في ارتكاز الانسان منطلقاً فيها من العقل اللاواعي أو من العقل الواعي على وجه الإجمال" (السيستاني، 2018، صفحة 120) .

وتتماز هذه المعرفة بأنّها " معرفة سريعة لا تحتاج الى استحضارات تفصيلية ، فنحن في كلّ يوم نتصرّف عشرات بل مئات التصرفات المختلفة، وكلّها اختيارات مبنية على الإدراك والمعرفة ارتكازاً، ولو أراد الانسان أن يتأمل في كل تصرف - ولو بمقدار دقيقة - لتعطلت حياته، ولكنّه ينطلق من المقاصد والغايات والعادات المرتكزة ويتصرّف بها بما يناسبها دون مكث وإبطاء (السيستاني، 2018، صفحة 121)" وأمّا المعرفة التفصيلية فهي معرفة مشروحة من خلال صياغتها بصياغة ذهنية، وهذا الشرح قد يكون بالأدوات البيانية العامة التي يفهمها الناس، وقد يكون بالأدوات والاصطلاحات الفنية التخصصية بالاستعانة بالعلوم ذات العلاقة"، وهذه هي المعرفة التفصيلية العلمية التخصصية. (السيستاني، 2018، صفحة 120) .

وبحسب السيستاني فإن القواعد الفطرية هي " قواعد ارتكازية، وفطرية في حد نفسها وليست قواعد علمية تخصصية، ومن ثمّ يكون كل إنسان مجهّز بها فهي تجري في فكر الإنسان وتأمّله مجرى الدم في عروقه، فهو يسير عليها منذ اكتسابه التدريجي للوعي في مرحلة الطفولة وما بعدها، ويعول عليها في تحديد ما هو الصحيح والخطأ في مقام اطلاعه على الأشياء وتقديره للأمور في جميع شؤون حياته، فهي تمثل أصول المنطق الفطري للإنسان" (السيستاني، 2018، صفحة 6). ونجد هنا أن السيد محمد باقر السيستاني يتفق مع السيد محمد باقر الصدر في ما ذكره في فلسفتنا من أن القواعد الفطرية هي الأضواء العقلية الأولى التي ينبغي للفكر الارتكاز عليها وكلّما كان الفكر أدق في الاستناد عليها كان أبعد عن الخطأ (الصدر، 1427 هجري، الصفحات 182-183).

ثالثاً: اثبات قيمة المعرفة الإنسانية والدينية بالاستناد إلى البديهيات

يؤكد السيد السيستاني على أهمية اثبات قيمة المعرفة الإنسانية، لأنّ عدم إثباتها يعني عدم القدرة على إثبات الحقائق الدينية لأنها ستصبح حينئذ موضع شك ما دام هناك عدم ثقة أصلاً في قيمة الإدراك والمعرفة الإنسانية. (السيستاني، 2018، صفحة 9)

بمعنى آخر إنّ من يشك في إمكانية وصول الإنسان إلى إدراك صحيح في جميع مسائل الوجود المادي وغير المادي فإنّ قضايا الدين ستكون موضع شكّ كذلك . لذا يبيّن السيد السيستاني أنّ الإدراك له قيمتان.. " الأولى قيمة نظرية وهي وثوق الإنسان بإدراكه وتشخيصه، والثانية قيمة عملية والمراد منها اعتبار الإنسان بإدراكه في عمله وسلوكه، وترتيبه الأثر عليه فإذا اعتقد الصلاح في شيء اندفع إليه، وإن اعتقد الضرر فيه تحذر منه وتجنبه" (السيستاني، 2018، صفحة 24).

إنّ قيمة الإدراكات البشرية يتم التثبت منها من خلال البديهيات النظرية والبديهيات العملية وكلاهما ثابتة لدى العقل، فالبديهيات النظرية تتعلق بإدعان الإنسان بوجوده وبوجود الأشياء من حوله ، وكل من يدعي عدم قيمة الإدراك الإنساني في جانبه النظري فهو مخطئ لأنّ نفيه للإدراك وجداله حوله يدلّ على أصل وجود الإدراك عنده. أمّا البديهيات العملية فهي تشتمل على أسس ومنطلقات لكل القواعد الأخلاقية للحياة الإنسانية، وكل من يشك في ذلك فهو مخطئ لأنّه في حياته تحكمه بديهيات أخلاقية، كعدم قبوله قلة احترام ابنه له (السيستاني م.، 1440ق، الصفحات 12-14).

هكذا يردّ السيستاني على المشكّكين في القيمة النظرية والعملية للإدراك بأنّ شكهم هو ضرب من الوسوسة الفكرية، كذلك فإنّ كل من يشك بالإدراكات الإنسانية لوجود أخطاء فيها فعليه تشخيص تلك الأخطاء بدلاً من تعميمها على مجمل الإدراكات البشرية بشكل عام (السيستاني م.، 1440ق، صفحة 25).

رابعاً: أقسام العقل عند السيد محمد باقر السيستاني

يميز السيد محمد باقر السيستاني بين قسمين من العقل، عقل فطري وعقل مكتسب:

" فالفطري منه ما جهّز به الانسان في أصل خلقه وتميز به عن البهائم من قوة يدرك بها مقدمات الأشياء وعواقبها ويوازن بين نفعها وضررها، وضمير انطوى عليه يدرك به محاسن الأفعال ومقاييسها. والمكتسب منه تنمية لما غرس فيه بالتفكير الدائب والتأمل السليم ومزاولة الحياة والاعتبار بالتجارب والحرص على معرفة الحق والحقيقة" (السيستاني م. ب.، اصول تركية النفس وتوعيتها ، (2017, p. 18) كذلك يميز السيد السيستاني بين العقل النظري والعقل العملي مبيناً عن وجود أفكار فطرية تنسب إليهما تتطابق مع المنطق القرآني، أمّا البعد الفطري للعقل النظري فيتضح من خلال العديد من الآيات القرآنية الدالة على ضرورة إثارة العقل وتحفيزه على الإدراك منها قوله تعالى ((لَقَوْمٌ يَعْقِلُونَ)) (البقرة: 146) وقوله ((لَقَوْمٌ يَتَفَكَّرُونَ)) (يونس: 24) ويستند السيستاني لإثبات صحة المقايسة بقول أمير المؤمنين عليه السلام ((وواتر اليهم أنبياءه، ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ ويثيروا لهم دفائن العقول)) (نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح ، صفحة 43).

أما ارتكاز المنطق القرآني على العقل الفطري العملي، فيظهر جلياً من خلال الآيات الداعية الى ضرورة شكر المنعم المتفضل، والتي يرى فيها الانسان ضرورة عقلية فطرية بديهية، كذلك إنّ النصوص القرآنية دالة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمر بالمعروف هو أمر بما هو حسن عقلي، والنهي عن المنكر هو نهى عما هو قبيح عقلي، وكلاهما يعدان من بديهيات العقل الفطري العملي. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 15-16).

هكذا يثبت السيد السيستاني " أنّ ما يتداول في بعض الأوساط من أن منطق الدين هو الاعتماد على دلالة المعاجز والخوارق ليس صحيحاً، بل جلّ اعتماد الدين خصوصاً الاسلام على تحفيز العقل والتفكير في مضمون الدين إثارة روح التأمل والتفكير لدى الانسان".

بمعنى أنّ الدين يدعو الإنسان الى الاحتكام للفطرة الصحيحة والتفكير العقلي المستند الى القواعد الفطرية وهذا ما يكمل دور الفطرة للوصول الانسان الى معرفة الحقائق الدينية على رأسها إثبات وجود الله ومعرفته والايان بضرورة الرسالات السماوية بوساطة الأنبياء والايان بالمعاد، وهذا يحتاج الى مستوى من الادراك اعلى من الوقوف عند حدود الفطرة كما سيتضح لاحقاً. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 17).

خامساً: عدم كفاية المعرفة الفطرية البديهية في إثبات الحقائق الدينية

على الرغم من أنّ المعرفة الفطرية البديهية تعدّ أساساً للعلوم والمعارف التي يحصل عليها الانسان ومنها معرفته بالحقائق الدينية إلا أنّ السيد السيستاني يعتقد بعدم كفايتها للوصول الى الحقائق الدينية

لوحدها من دون تأمل عقلي وتفكير عقلائي، فالمعرفة الدينية تقع ضمن مستوى أعلى وهو ما يطلق عليه بالعقلانية العامة والرشد العام، وهي في نظره كافية في معرفة الانسان وتمييزه لحقائق الدين الكبرى، كوجود الله تعالى والدين الحق والمعاد، وهذا المستوى من المعرفة يقع وسطاً بين المعرفة الفطرية البديهية وبين المعرفة العلمية التخصصية التي تحتاج إلى مستوى من التخصص، والبحث العلمي الذي لا يصل إليه عامة الناس، لذا يرى السيستاني أن النصوص الدينية تؤكد على تحفيز العقل الإنساني وأن العقلانية العامة أو الرشد الإنساني يكفي لمعرفة حقائق الدين الكبرى من دون ضرورة إلى تخصص علمي الذي لا يتأتى لعامة الناس، ولما كان الدين موجهاً إلى الناس كافة وبمختلف مستوياتهم المعرفية لذا فإنّ الرشد العام الإنساني يكفي في التحقق من قضايا الدين. (السيستاني م.، حقيقة الدين، 1440ق، صفحة 65).

المبحث الثاني: استناد المعارف الدينية على القانون الفطري

يرى السيد السيستاني " إنّ الدين فضلاً عن الحقائق الثلاث الكبرى التي ينبئ عنها من وجود الله سبحانه، ورسالته إلى الانسان، وبقاء الانسان بعد هذه الحياة، وهي القضايا الأهم في حياة الإنسان على الإطلاق، يتضمن بطبيعة الحال جملة من التعاليم التي ينصح بها في ضوء تلك الحقائق، مع أخذ الشؤون العامة لحياة الإنسان بنظر الاعتبار " (السيستاني م.، حقيقة الدين، 1440ق، صفحة 9).

" مثل التعامل مع العقلانية العامة، والعلم والإلهام والحكمة والأخلاق والإيمان والعدالة والابعاد الروحية للإنسان والسعادة والحرية الشخصية والقانون " (السيستاني م.، اتجاه الدين في مناحي الحياة، 1440هجري، صفحة 10).

وفي هذا الصدد يورد السيد العديد من الآيات القرآنية الدالة على انطلاق الدين من الاتجاه الفطري نذكر منها الآتي: 1- قوله تعالى ((أفلا تعقلون)) (البقرة: 147)، ((لقوم يعقلون)) (يونس: 24) وهي تدل على تأكيد الدين على العقلانية والفطرة بعدها ضرورة في تأسيس أية رؤية كونية أو فكرية سليمة، 2- ((أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون)) (الطور: 35)، أي إنّ لكل حادث محدث، أي سبب وجّد منه، إذ يمتنع حدوث شيء من لا شيء. 3- قوله تعالى ((هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة)) (آل عمران: 190). وفيها بيان أنّ الشريعة الإلهية متوافقة مع تطلعات الانسان الفطرية في تزكية النفس (الأخلاق الفاضلة) ونشر الحكمة. 4- قوله تعالى ((إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر)) (الجمعة: 2)، وهي تدل على أنّ الشريعة الإلهية تأمر بالالتزام بالقيم الاخلاقية التي يراها الانسان منسجمة مع فطرته، فالعدل والإحسان والمودة وغيرها يجد العقل الانساني في بعده الفطري ضرورة في اتباعها. (السيستاني م.، حقيقة الدين، 1440ق، الصفحات 12-14).

من هنا يبين السيد السيستاني أنّ انسجام المنطلق الديني في مناحي الحياة مع الفطرة الإنسانية لاسيما في تحري الدين للحكمة والعقلانية والفضيلة يؤكد على وجود أسس ينطلق منها الدين ويلتزم بها. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 14-15) .

وبحسب السيد السيستاني فإنّ هناك مساحة من التشريعات والأحكام بإمكان الفطرة السليمة الواضحة أن تدرك مضمونها وتفهم مغزاها مع وجود مساحات أخرى تحتاج إلى عقل استدلالي أعمق لا يمكن للعقل الفطري ببدايته ووضوحه إدراكها فهي تحتاج إلى فهم أوسع لإدراكها، كما أنّ هناك أحكاماً تشريعية قد لا يدركها العقل الإنساني ولا يعلم بها إلا الله. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 14)، وينتقد السيد السيستاني الرأي القائل بأنّ الدين فيه سلبيات تنافي الفطرة الإنسانية سواء أكانت من جهة مضمون الدين أم من جهة الآثار المترتبة على الدين، والتي يقولون بأنّها آثار سلبية تؤثر على نفسية الإنسان وعلى المجتمع الإنساني. مبيناً أنّ أصول الدين وثوابته من خلال القراءة المنطقية للنصوص القرآنية لا تشير إلى وجود أي مضمون يدلّ على منافاته للفطرة الإنسانية، كما أنّ القول بوجود آثار نفسية واجتماعية سلبية للدين لا يأتي من الدين نفسه بل بسبب المزاجيات والمصالح الفردية والاجتماعية والعادات وهي لا علاقة لها بأصل الدين وثوابته، من هنا يميز السيد السيستاني بين أصول الدين وثوابته التي تتسم معها الفطرة الإنسانية، وبين الاتجاهات المكتسبة وهي مجمل الاجتهادات والأفكار والآراء للعلماء والفقهاء والأعراف الاجتماعية وغيرها التي تحتمل الخطأ لذلك فالدين بما هو دين إلهي وتشريع سماوي لا يتحمل مسؤولية خطأها (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 15-16).

بمعنى آخر إنّ النصوص الدينية المقدسة شيء والفهم الإنساني لها واجتهاد العلماء الذي يحتمل الخطأ هو أمر لا ينسحب على أصل التشريع الإلهي المقدس.

من هنا نرى أنّ السيد السيستاني يميّز بين ما هو إلهي معصوم وما هو إنساني يتسم بالنسبية وعدم القطع واليقين في ما نتج ولازال ينتج عن الدين من تفاسير وشروح وتعليقات واجتهادات تحتمل الخطأ لوجود البعد الإنساني غير المعصوم فيها، فإذا وجد خطأ ما لا يمكن تحميل الدين الإلهي مسؤوليته.

أولاً: التشريع في الرؤية الدينية واستناده على القانون الفطري

يبين السيد محمد باقر السيستاني " أنّ الدين يجري على المذاق العقلاني العام في بناء التشريع على القانون الفطري" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 478).
مبيناً وجود ثلاثة مستويات للتشريع:

المستوى الأول: هو المستوى الثابت في القانون (التشريع) أي الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، وهو يمثل الأصول والقواعد العامة، و هي بمثابة الدستور الأساس للقوانين كلها و لا تحتاج الى جعل

تشريعي له، لأنّ هذا المستوى مغروس في الفطرة الإنسانية كمبدأ العدالة وسائر المبادئ الفطرية. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 500-501) بمعنى أنّ كل ما يدخل ضمن إطار الفطرة الإنسانية فهو صحيح وصادق ولا يحتاج بسبب وضوحه وبداهته الى جعل تشريعي، فلا وجود لشريعة سماوية تناقضه، كما لا يصح حتى للإنسان أن يأتي بتشريع منافٍ أو مناقض له.

المستوى الثاني: هو المستوى المرتبط بالمساحات الرمادية والمتشابهة (الغامضة) والتي تكون بحاجة الى تشريع صادر من قبل الله، فالقانون الفطري يقتضي أن يكون حق التشريع العادل ثابت لله، لأنه أعلم بالنفس الإنسانية وقواعدها وسننها من الإنسان نفسه الذي يقوم بالعديد من التجارب الخاطئة والتي لها تبعاتها عليه ومضاعفات لم يكن يحتسبها. فالله هو خالق البشر وهو الذي يراعي مقتضيات خلقتهم كما يفعل الوالدان بالولد، وهو أمر لو تأمله الإنسان لوجده بديهياً فطرياً (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 502-504)

المستوى الثالث: ما يرتبط بما للناس من حقوق، فالإنسان له أن يمارس حقه أو يؤخره مادام لم يتجاوز على حقوق غيره كما له أن يترك ممارسة حقه إن شاء، وهذا الأمر ثابت للإنسان بحكم الفطرة. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 506)

ثانياً: تنفيذ التشريع وفق القانون الفطري:

يطرح السيد السيستاني تساؤلاً مفاده من الذي يمتلك حق تنفيذ القانون وفقاً للقانون الفطري ويجب بما يأتي: أولاً الله سبحانه: يذكر السيستاني أنّه ووفقاً لمقتضيات الفطرة ثبت له تعالى حق تعيين شخص ما لإدارة الشأن التنفيذي كونه جل وعلا أعلم بما يصلح الإنسان، فالله جل وعلا يختار المؤهل للتصدي وفقاً للقواعد الفطرية أي أنّه يختار العادل الناصح الرؤوف.. الخ (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 527).

ثانياً: عامة الناس: فيما إذا لم يعيّن سبحانه أحداً للتصدي للشأن التنفيذي فمن حق الناس وفقاً للقانون الفطري اختيار شخص ما بشرط تحري الصلاح العام وذلك باختيار الأكفأ في أدواته وفق المؤهلات الفطرية لا أن يكون على أساس الذوق الشخصي أو العرق والدين والمذهب. فالحق العام يكمن أساسه في التشخيص لا الاختيار الشخصي، فليس من حق الناس عند اختيار الحاكم التنفيذي تجاوز المبادئ الفطرية كالعدالة والمبادئ الخلقية. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 527-530)

كما يؤكد السيد السيستاني على ضرورة مراعاة المبادئ الفطرية من قبيل المبادئ الأخلاقية والعدالة وعدم تجاوزها من قبل الاكثرية الذين يختارون الحاكم التنفيذي فهؤلاء قد يتعرضون لأموال فكرية وثقافية فينحرفون عن المبادئ الفطرية فيختارون حاكماً ينتهك المبادئ والحقوق كما يحصل في الانظمة الديمقراطية التي تتفاوت شعوبها في مستوى الوعي وفي وجود مؤسسات حقيقية تحول دون

الوقوع في تجاوز العدالة والمبادئ الخلقية التي ينبغي مراعاتها ولا يحق للأكثرية تجاوزها. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 530)

ثالثاً: الرد على مقولة إن النصب الإلهي يتعارض مع الحق البشري

يرد السيستاني على هذه الاشكالية بقوله "إنّ من ظن مخالفة النصب الإلهي مع حق الناس يظن أنّ هذه الحكومة الإلهية تنطلق من التحكم المحض على الناس ومطالبتهم بالتعبد والتسليم، ويوجب عليهم الخضوع ؛ لأنّها تمثل الله سبحانه، فمن خرج عليها فإنما خرج على سلطان الله سبحانه وبذلك ينفي الطابع المدني للحياة، وهذا الانطباع غير دقيق" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 549). "فإنّه إذا عين الله سبحانه أحداً فإنّما يعين أولى الناس بإدارة المجتمع بحسب مؤهلاته الفطرية والنفسية والأخلاقية، وفي النبي (ص) مثل واضح لذلك فقد كان (ص) في نفسه في غاية الأخلاق الكريمة والفاضلة مع الناس ومع ذلك تواترت عليه النصائح الإلهية بمراعاة الخلق ومداراتهم والرفق بهم" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 549)..

على وفق ما ذكره السيستاني نجد أنّ هناك عدم تمييز بين الحق والحرية، فمن حق الناس أن تختار بحرية من يمثلها لكن يجب عليها أن تختار الأفضل والأصلح ؛ لأنّه الأحق عقلاً وشرعاً بقيادة زمام الأمور ، لا سيّما فيمن عيّنه الله تعالى ؛ لأنّه ثبت عقلاً أنّ الخالق هو أعلم بخلقه ويعلم بمن هو أصلح لقيادتهم فواجب على الناس بيعته والقبول به وهذا غير منافٍ للحرية الإنسانية ، كما حصل في بيعة العقبة الاولى والثانية حينما بايع الناس النبي الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) على أن يكون النبي قائداً للناس فهم قد طبقوا إرادة الله تعالى الذي اختار نبيه لقيادة الناس للإيمان والصلاح بحرية من دون إكراه، وحتى فيمن لم يصدر فيه نص من الله فلا بدّ للناس أن يختاروا أفضل أهل زمانهم وإلّا وقعوا في القبيح العقلي، فالحرية ينبغي أن تمارس بالتزام ومسؤولية.

وقد ذهبت الشيعة الإمامية إلى وجوب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه ؛ إذ إنّ تقديم المفضل على الأفضل يعدّ قبيحاً عقلاً وسمعاً. (الحلي، 1427هـ، صفحة 96) في حين نجد الأشاعرة لا تذهب إلى القول بالتعيين أو النصب الإلهي، فلا يشترط الباقلاني أحد أكابر متكلمي الأشاعرة ذلك، كما لا يشترط عنده أن تتعدّد الإمامة للأفضل (صباحي، بلا تاريخ، صفحة 91)

رابعاً: إثبات وجود الله وفق القواعد الفطرية

يؤكد السيد السيستاني على إمكانية ارتكاز المعرفة الدينية على قواعد عامة بديهية لدى العقل الإنساني ، منها إثبات وجود الله سبحانه الذي يستند على عدة قواعد فطرية تمتاز بالبدهية والوضوح ، ومنها قاعدة لكل حادث محدث: فالموجودات المادية نراها حادثة فلا بدّ لها من محدث أي علة توجدّها وتحديثها، ولا بدّ أن تكون العلة غير مادية وإلا لزمها الحدوث والتغير لذا لا بدّ أن يكون المحدث غير مادي وهو الله جل وعلا.

أما القاعدة الثانية فهي قاعدة النظم: ومفادها أن لكل نظام منظم، وهي قاعدة فطرية بديهية لا يحتمل الخلاف فيها، فدقة النظام في هذا الكون وتناسقه دليل على وجود فاعل عاقل غير مادي وهو الله .

والقاعدة الثالثة: هي وجود تناسب بين قابليات السبب، وحوادث المسبب، وهي قاعدة فطرية بديهية، فالذي خلق هذا الكون وما فيه من عجائب ومعجزات لا يمكن أن يصدر عن علة مادية محدودة، بل عن علة غير محدودة لا مادية وهو الله جلّ وعلا. (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 33-34).

أما القاعدة الأولى فقد ذكرها أول الفلاسفة المسلمين الكندي في قوله: "إن كان العالم حادثاً له أول وبداية في الزمان، لأنه متناهٍ من كل وجه [الجرم والحركة والزمان] فلا بدّ أن يكون له محدث، وذلك طبقاً لمبدأ العلية العام" (الموسوي، 1972، صفحة 61)

أما الثانية فقد أشار إليها العديد من الفلاسفة والمتكلمين وأولهم الكندي مبيناً أن آثار التدبير في البدن الإنساني تدل على وجود مدبر فيه غير مرئي فذلك تدل آثار التدبير في العالم في جملته وتفصيله على وجود مدبر لا يرى "لأنه غير مادي. (الموسوي، 1972، صفحة 61)

أما القاعدة الثالثة تشير بوضوح إلى أن عظمة هذا الكون واتساعه ودقة نظامه وعظيم تجلياته التي مازال أغلبها لم يكتشفه الإنسان إلى يومنا هذا يدلّ وبوضوح على وجود فاعل عظيم لا تحده الحدود ولكون كل ما هو مادي محدود وفقير إلى علة فالبديهة حاكمة أنه تعالى ليس مادياً.

خامساً: ردّ السيد السيستاني على من ينتقد إثبات وجود الله بالاستناد إلى القواعد الفطرية:

يسأل السيد السيستاني فيما إن كان هناك خلافاً في تطبيق القواعد الفطرية في إثبات وجود الله وهو الإشكال الذي يذكره المنتقدون حينما يعتقدون أن الوجدان لا ينقلنا بالاستناد إلى تلك القواعد على إثبات وجود الله كما هو الحال في انتقالنا في أي مشهد منتظم إلى وجود موجود عاقل أوجد نظمه (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 34)

وهو الأمر الذي يجري في مجمل الصناعات، والاختراعات الدالة على وجود عاقل تسبّب في صنعها أو إيجاد نظمها. ويردّ السيد السيستاني على تلك الإشكالية ببيان أن المشككين لا يميزون بين أمرين مهمين يعبران عن المعرفة الإنسانية، فالمعرفة الإنسانية في جانبها المادي الباحث عن علل مادية لنظم مادية يختلف عن الاستدلال على العلة الأولى غير المادية أي الله تعالى، فالمعرفة الدينية الباحثة عما وراء المادة كوجوده جلّ وعلا أو وجود الملائكة وغيرها تعدّ أموراً غير مأنوس بها من قبل الإنسان لكونها أي الأمور غير المادية، تعدّ ظواهر غريبة على الفكر الإنساني، وإن كانت الغرابة في هذا العصر أصبحت أقل نسبياً قياساً بالماضي. فالإنسان المعاصر أصبح يؤمن بوجود أجزاء في

الذرة لا ترصدها حتى الأجهزة المتطورة كذلك يؤمن الإنسان بالجاذبية من دون الاحساس بها لكنه يحس بها من خلال آثارها.

أما الأمر الثاني فهو كون الإنسان قد نشأ وهو معتاد على وجود هذا النظام الكوني لذلك لا يسأل عن علة وجوده، في حين نراه يسأل عن سبب حدوث الأشياء المادية؛ لأنها كانت معدومة ثم وجدت، وهذه طبيعة للنفس الإنسانية التي إذا ما اعتادت على وجود أشياء لم يرها معدومة سابقاً فإننا نجده لا يبحث عن سبب وجودها (السيستاني م.، حقيقة الدين، 1440ق، الصفحات 35-37)

أما عن المسألة الأولى فيريد السيستاني أن يقول إن الإنسان الذي يؤمن بما لا يراه بالعين المجردة وأحياناً حتى بواسطة الأجهزة العلمية مهما كانت دقتها مع أنه يفترض وجودها حدساً فهو اليوم أولى من غيره في إثبات وجود خالق لا تتركه الأبصار.

أما المسألة الثانية فيرجعها السيستاني إلى طبيعة النفس البشرية التي إذا ما اعتادت على مشاهدة أمر ماثل أمامها فهي لا تسأل عن سبب وجوده، مثال ذلك أن الإنسان المعاصر لا يسأل عن سبب وجود التلفاز ولا يجد غرابة في وجوده في حين أن الناس الذين ولدوا قبل صناعته وجودوا غرابة في وجوده حينما شاهدوه للوهلة الأولى.

سادساً: الدليل الفطري على وحدة الاله

في مسألة إثبات وحدانيته تعالى بالاستناد إلى الفطرة، يبين السيستاني أن " الإنسان يشعر بوجود خالق وراء هذا الكون والكائنات ويشعر بالحاجة إليه ويجد سكوناً في هذا الشعور وأملاً وتسلياً وأنساً وعزاءً. وهذا أمر لوحظ في تاريخ البشرية في عمق التاريخ فلم تخلُ عامة الأمم عن معبود فوق المادة، نعم قد يضمنون إليه رمزاً مادياً أو يضمنون إليه آلهة أخرى" (السيستاني م.، الانباء الثلاثة الكبرى في الدين، 2018، صفحة 46)

ويستشهد السيد بالآية الكريمة من سورة الروم/30.. ((فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون))، وبحسب السيستاني فإن هذه الآية تشير " إلى أن الانسان فطر على الإيمان بالله واحد دون اتخاذ الهة متعددة" (السيستاني م.، 2018، الصفحات 46-47)

ورداً على من يشكك بسلامة الفطرة الإنسانية بسبب وجود أقوام كانوا يعبدون أكثر من اله، يستشهد السيد بالآية الكريمة ((بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم.)) (سورة الروم: 29).

إن الآية فيها إشارة إلى " أن الإيمان بتعدد الآلهة وإثبات شركاء لله تعالى ناشئ عن الأهواء والميول غير الراشدة (السيستاني م.، 2018، صفحة 47)

ومن ثم فإن نشأة تعدد الآلهة تعود إلى " عوامل ثانوية، مثل الغلو في داخل الأديان، والمنافسة بين الأقوام، والخرافات التي تتولد تدريجياً في داخل الدين، وربما ساعد عليه بعض الهالوس

والمشاعر الزائفة، وليس لأجل وجود مأخذ في الفطرة الانسانية يسوق الى ذلك" (السيستاني م.، 2018، صفحة 48).

هكذا نجد أن المصريين القدماء توهموا أن ملوكهم من نسل الآلهة وعندما يموت الملك يوضع في صف الآلهة وهذا من أسباب تعدد الآلهة عندهم (صادق، 2020، الصفحات 63-64) وهذا يرجع كما يظهر لنا إلى الغلو والمنفعة المتبادلة بين الحاكم السياسي والكاهن، فالحاكم يريد تثبيت دعائم حكمه، والكاهن يريد ضمان مصالحه الشخصية من خلال إذعان الناس لسلطته الدينية.

ويذهب العديد من الباحثين في فلسفة الدين إلى أن التدين متأصل في الإنسان في كل زمان ومكان، حتى أن الديانات البدائية القديمة تدّعي إلى قوة عليا، إلا أن قصورهم الذهني بسبب بدائيتهم وعدم إمكانهم لمعرفة علل الظواهر الطبيعية وتفسيرها تفسيراً علمياً أدّى بهم إلى الانحراف عن العلة الأولى والمبدأ الأول للعالم، لذا فالفطرة السليمة والوجدان يحكم بوجود إله خالق مدبر، إذ يرى ((دلتاي)) أن في داخل الإنسان نزعة عميقة للاتصال بالله، في حين يرى جان جاك روسو أن الشعور الطبيعي عند الإنسان يكفي لإيمانه بالله. (الالوسي، 2005، صفحة 46).

أخيراً ينتهي السيستاني الى القول بأن شواهد الفطرة والرسالات الالهية نصّت على أنه سبحانه منزّه عن المادة وعوارضها من كم وكيف وزمان وحدّ، لا يتطور من حال الى حال ولا تطرأ عليه زيادة ولا نقصان ليس كمثل شيء، متصف بالعلم النافذ في كل شيء والقدرة البالغة على كل شيء، لا شريك له ولا ضد ولا ند". (السيستاني م. ب.، اصول تركية النفس وتوعيتها (2017, p. 57),

ونحن إذ ننطق مع السيستاني بقوله: إن الفطرة حاكمة بوجود خالق لهذا الكون، لكنّ الحديث عن صفاته تعالى وأفعاله أمر يتجاوز الفطرة الى مساحة أخرى خارج أسوار الفطرة، ففي تلك القضايا نحتاج الى مستوى أعمق من الاستدلال العقلي كما نحتاج الى الانبياء والأوصياء يرشدون الناس ويعلموهم التوحيد الصحيح. فما زال الى يومنا هذا يعتقد المسيحيون أن الله ثالث ثلاثة، ويعتقد اليهود أن العزيز ابن الله، وما زالت الفرق الاسلامية غير متفقة على مسائل عقيدة عديدة مثل هل الله له يد حقيقة أم لا؟ هل له كرسي يستوي عليه بالمعنى الحرفي أم هو مجاز ينبغي تأويله؟ وما زال الحديث عن علم الله وحقيقة هذا العلم، هل إنّ علمه عين ذاته أم هو زائد عن الذات؟ هل الله يعلم الأشياء بنحو كلي أم بنحو تفصيلي، بمعنى هل يعلم الله الجزئيات أم يعلم الكليات فقط، وما حقيقة العلم الالهي؟ هل الله موجود في السماء فقط أم لا تخلو منه أرض ولا سماء، هل خلق الله العالم من هوى قديمة أزلية أم إنه أبدع العالم من العدم، هل إنّ الله تعالى فاعل أزلي وله فعل أزلي وخلق الله العالم منذ الأزل أم إنه تعالى خلق العالم حادثاً بالزمان وغيرها من المسائل التي تحتاج بنظرنا الى الوحي الالهي والى مستوى عقلي استدلالي يتجاوز حدود الفطرة.

المبحث الثالث: ارتكازية القيم الأخلاقية على المبادئ الفطرية

جرت العديد من المناقشات بين فلاسفة وعلماء الأخلاق والعديد من الباحثين حول السؤال الآتي، هل الأخلاق فطرية أم مكتسبة؟ بمعنى هل هناك مبادئ فطرية لدى العقل الانساني تؤسس لمنظومة القيم الأخلاقية أم إنّ العقل الأخلاقي يستند فقط الى التربية الاجتماعية ويستند فقط الى ما يستقيه من محيطه الاجتماعي الذي يبدأ من الأسرة وما يعتقده الوالدان من عقائد وأفكار وتنتهي بالمؤسسات الاجتماعية من دون أي أثر للفطرة، ومن هنا لا وجود لأخلاق ثابتة لعدم وجود اسس فطرية في العقل يشترك فيها البشر، لذا فالأخلاق ليست ثابتة أو مطلقة بل متغيرة نسبية تتغير بتغير الافراد والمجتمعات ، على وفق مايتلقونه من تربية وتعليم من دون أي أثر للفطرة فيها.

أولاً: أثر المبادئ الفطرية في سعادة الانسان

السعادة غاية وسيلتها معرفة الله، والالتزام بالفضيلة الخلقية، وكلاهما يرجع إلى الفطرة المركوزة في النفس الإنسانية العاقلة، من هنا يقرّر السيستاني "أنّ الله تبارك وتعالى أودع مبادئ اهتداء الإنسان وسعادته في نفسه حتى يكون رسولاً في باطنه متهيئاً لتلقي رسالته التي يوحى بها من خلال أنبيائه، فإنّ تلك المبادئ ترجع الى أمرين: أحدهما: حقائق ينبغي إدراكها وأهمها وجود الله تعالى، وهو ممّا يمكن أن ينتقل إليه الإنسان بعقله من خلال الاستدلال عليه بخلقه، على أنّه سبحانه زرع في الإنسان شعوراً بالحاجة ينزع به إلى ما وراء الغيب ممّا يهيء لمعرفته سبحانه والإذعان لوجوده، نظير شعور الطفل بالجوع الدال على وجود مصدر للحليب يتغذى منه فنراه يبحث عن هذا المصدر من دون تردد منه في وجوده" (السيستاني م. ب. ، اصول تزكية النفس وتوعيتها. 2017, p. 72)

إنّ معرفة الله والإذعان له من معاني الشكر والأدب وقد جعلها الله من سنن التنمية الروحية والخلقية عند الانسان فهي تعد في قمة الأخلاق الفاضلة (السيستاني م. ب. ، اصول تزكية النفس وتوعيتها. 2017, p. 71).

أما البعد الآخر من الحقائق المركوزة فطرياً في النفس الإنسانية فتتمثل في وجود "قيم فاضلة ينبغي العمل عليها كدستور لحياته، وضمان لسعادته في الدنيا والآخرة، وهي أيضاً ممّا زرعه سبحانه داخل الانسان في ملكه تسمى بالضمير، وهذا من عناصر إتمام الحجة عليه في تصديق رسله جاؤوه بما يوافق عقله وتشهد له فطرته" (السيستاني م. ب. ، اصول تزكية النفس وتوعيتها. 2017, p. 73) ، كما قال سبحانه في ذكر ما يوجب التصديق برسوله ((يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث)) [الاعراف:157].

فالإنسان حسب السيستاني يرى سعادته المعنوية " بالعمل بالقيم النبيلة، والممارسات الفاضلة، وتجنب الممارسات الشائنة والأفعال القبيحة، فإنّ ذلك يستتبع شعوراً بالطمأنينة لما فيه من إرضاء

الضمير، والاستجابة للوجدان لذا تجد أن المرء بفطرته قد يقدم ممارسة نبيلة على نفع مادي، وما ذلك إلا لما يجده فيه من معاني النبل، والرفعة، وما يستتبعه من الشعور بالراحة والسلامة، وما يوجب خلافه من غص وتلون ونكد واضطراب" (السيستاني م. ب.، اصول تركية النفس وتوعيتها، 2017، p. 101)

ثانياً: علاقة العلم بالاخلاق عند السيد السيستاني

يرجع السيستاني أسباب وقوع الانسان في أخطاء إدراكية إلى سببين:

الأول: أسباب علمية: يخطئ الانسان في مسائل علمية عديدة بسبب قصور في مناهج العلوم نفسها وقصور أدوات الانسان التي تكون عادة غير معصومة عن الخطأ، لذا على الرغم من أن الخطأ العلمي هنا يعود إلى المخطئ بالنقص في إمكاناته وقدرته العلمية في استكشاف الحقيقة العلمية فإنه في الوقت نفسه لا يوجب على المخطئ الذم عليه أو العقاب بسببه.

أما الثاني فإنه يعود إلى العوامل النفسية الاخلاقية التي ترجع إلى التربية الاخلاقية للنفس في حالة عدم اهتمام الإنسان بتهذيب نفسه، وتربيتها فإنه يقع الإنسان في الخطأ الموجب الذم والعقاب بسببه، لأنه يعود الى الاهواء والطباع الذميمة، لذا تعدّ الضوابط الأخلاقية جزءاً من المنطق الفكري الذي يعصم الانسان من الخطأ وهو كذلك لأنه يعبر عن الجانب الفطري عند الإنسان بحسب خلقته. لذلك على الإنسان التحري عن أقواله وتصرفاته التي تعد إخباراً عن أمر ما زاعماً عن العلم به فإن لم يتحرر عن صواب ما يصدر منه قولاً أو فعلاً كان قوله كذباً أو اتهاماً وكان فعله موجباً للذم واللوم والمؤاخذة (السيستاني م. ب.، اصول تركية النفس وتوعيتها، 2017، pp. 188-190).

هكذا يميز السيد محمد باقر السيستاني الخطأ العلمي والخطأ المعياري الأخلاقي، فالأول لا يستحق عليه الانسان اللوم والعقاب، أما الثاني فيستحق لك ومنه مخالف لمبادئ الفطرة الثابتة لدى العقل وناتج عن الميول والأهواء، والسيستاني هنا يخالف القائلين بنسبية الحقائق الخلقية وهم الذين أرجعوا القيم الأخلاقية الى الانفعالات الانسانية التي بسببها تتفاوت الاحكام الخلقية بين الناس، وذكر البعض من أنصار النسبية الا أن وجود اختلافات في الشرائع الأخلاقية في الحضارات الانسانية خير دليل على إثبات قولهم بنسبيتها (ابراهيم، بلا تاريخ، صفحة 65)

ونحن نرى أن مرد قولهم بنسبية الأخلاق عائد الى الخلط وعدم التمييز بين وجود مبادئ فكرية أولية خلقية ثابتة عند العقل كقولنا إن الصدق حسن والكذب قبيح، وبين الأحكام الخلقية التي تتغير بتغير المواقف والظروف والأحوال، فالبعض قد يرى أن الكذب ليس قبيحاً دوماً كما أن قول الصدق ليس حسناً دوماً، وهذا الحكم خاطئ لعدم فهم ما هو حسن بالذات وقبيح بالذات، وما هو حسن بالذات وقبيح بالعرض، فالصدق حسن والكذب قبيح هي مقولات فطرية أولية ثابتة لدى العقل الانساني، وإن كان هناك ظرف معين يجعل الكذب حسناً والصدق قبيحاً فهنا يكون بالعرض لا بالذات، كإنقاذ حياة

إنسان بريء من سلطة جائزة مستبدة، فالكذب هنا سيكون حسن بالعرض، لأنّ إنقاذ حياة إنسان بريء هو في حد ذاته فعل حسن، لذا جاز الكذب من دون أن يكون الكذب حسن بذاته، وهنا تحديداً تكمن الأخطاء الخلقية بسبب الخلط وسوء التمييز بين الخير والشر كقيمة عليا ينبغي مراعاتها في أحكامنا ومواقفنا الأخلاقية.

ثالثاً: الحدود الفطرية للحرية

بمقتضى القانون الفطري يحدد السيد السيستاني الحدود القانونية للحرية الانسانية ويقسمها على ثلاثة حدود:

أولاً: "محدودية اقتضاء الفطرة في حدّ ذاتها، وتوضيحه أنّ الدواعي الفطرية عامة، هي فطرية في مستوى منها وتكون اكتسابية فيما يزيد على ذلك كمّاً أو نوعاً مثلاً أصل داعي الأكل داع فطري إلا أنّ هذا الداعي يتطور من حيث الكم، والكيف لدى كل إنسان وفق ظروفه وأحواله" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 465) . فالدافع للطعام فطري عند الإنسان وحاجته الى الطعام بهيمية بالعرض بمعنى أن الانسان والبهيم يشتركان معاً في الحاجة الى الطعام لكن البهيم يندفع باندفاع شوقي اتجاه الطعام أما الانسان فيتجه للطعام بفكر وروية واعتدال لذا فهو فعل إنساني بالذات بهيمي بالعرض، أما إذا تعدى الإنسان ذلك متجهاً نحو الشره والابتعاد عن حدّ الاعتدال ، أو أكل حراماً فهنا سيكون فعل الانسان الى البهيمية أكثر منها الى الانسانية ؛ لأنه حينئذ سيتجاوز الحاجة الفطرية الى الطعام لحفظ الحياة والقيام بالواجبات والمسؤوليات المناطة به متجهاً نحو الشهوة واللذة المفرطة وهو ما يوجب عليه اللوم والذم.

"والحال في الحرية كذلك، فإنّها في أصلها حاجة فطرية ولكن امتداداتها حالة مكتسبة وفق العوامل المتجددة المختلفة باختلاف الظروف والأحوال. ومن ثمّ لا يكون تحديدها في المساحة المكتسبة وفق المقننات الحكيمة والفاضلة صدوداً عن الاستجابة للفطرة ومجاهاً معها" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 465) من هنا نفهم أنّ أصل الحرية هو أمر فطري فالإنسان بطبعه يحب أن يعيش حرّاً من دون التضييق على حريته، يقول لطفي السيد: "أعجب من الذي يظن الحياة شيئاً والحرية شيئاً آخر، ولا يريد أن يقتنع بأنّ الحرية هو المقوم الأول للحياة ولا حياة إلا بالحرية (السيد احمد، 2012، صفحة 53)

لكنّ للحريات الفردية الممارسة حدود ينبغي عدم تجاوزها كما سيقول السيستاني في الفقرتين الآتيتين. ثانياً تحديد الحرية لحقوق الآخرين: بأن لا يصادم حقوق الآخرين وهذا التحديد ممّا يقضي به العقل على الإجمال، فإنّ الحرية المستحقة للمرء تتحدد بعدم كونها إضراراً بالحقوق الخاصة أو العامة للآخرين... فهناك حقوق خاصة وعامة ثابتة على الانسان أو في المشهد الذي يريد المرء أن يتصرف بحريته فيه فينبغي له بحكم العقل ودلالة الفطرة مراعاتها" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق،

صفحة 466) فليس للإنسان حرية التصرف بمنزله بما يؤدي جاره، كما ينبغي على الإنسان مراعاة الذوق العام وصيانة الناس عن أي ضرر (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، الصفحات 467-468)

ثالثاً: تحديد الحرية بمقتضيات الحكمة" وهو أن لا يرتكب الشخص ما يكون ضاراً به ضرراً بليغاً. وهذا المبدأ مما لا خلاف في أصله بين العقلاء، ومن ثم لا يسمح للشخص بالانتحار لا بمعنى تجريمه، بل بمعنى الممانعة من دونه. وكذلك التصرفات الخطيرة مما لا ينبغي إقدام العاقل عليها- مثل إلقاء نفسه من شاهق" (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 470) مما سبق نستنتج أن هناك فرقاً بين الإحساس بالحرية وهو فطري وبين تجربة الحرية التي يمارسها الأفراد يومياً وهي مكتسبة وينبغي فيها مراعاة حدود وأبعاد الحرية التي تقف عند حريات الآخرين ولا تتجاوزها، ومن جهة ثانية ان تكون خاضعة لمقتضيات الحكمة وعلى رأسها الاعتدال، فلا إفراط ولا تفريط الوسط الذهبي كما هو معروف عند الفيلسوف اليوناني سقراط ، فلا نسمح للآخرين بتقييد حرياتنا او محاولة سلبها والتفريط بها ولا أن نصل إلى الإفراط الذي تكون فيه الحريات غير خاضعة لمحددات حكمية عقلانية كالإضرار بالآخرين ومصلحتهم أو الإضرار بالنفس وكلا الأمرين يستحق عليهما صاحبهما الذم والاستهجان.

رابعاً: استناد جملة من التشريعات الدينية على المشاعر الإنسانية النبيلة يؤكد السيد السيستاني أن المشاعر الإنسانية النبيلة ما هي إلا تمثيل للقانون الفطري، وهو ما يظهر ضمن القاعدة العقلية الفطرية الواضحة والبيئة ((قاعدة الوسطية والاعتدال)). (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 102). والمشاعر الإنسانية بحسب السيستاني هي المأخذ الأم لجملة من التشريعات الدينية، والأحكام الفقهية مؤكداً في الوقت نفسه على وجود مشاعر إنسانية لا يمكن تسميتها بالنبيلة ولا ترتكز من ثم إلى القواعد الفطرية، لذلك لا تتسجم مع التشريعات الدينية وهي جملة من المشاعر الإنسانية التي تتجه نحو الإفراط والتفريط، ومنها الشعور بالرقعة تجاه المجرم القاتل أو الغلظة الشديدة في تعامل الآباء مع الأبناء حين ارتكابهم الخطأ اليسير أو الأنانية التي منشؤها حب الامتياز مما يجعله يطلب من الآخرين أكثر مما يستحقه ويرى في منعه منه ظلماً له وإجحافاً أو رغبة الفرد في التساوي مع غيره دون مراعاة الفوارق والمؤهلات بينه وبينهم.

من هنا نفهم أن السيستاني يستند على القاعدة التي تذهب إلى القول بالتحسين والتقبيح العقليين، فالمشاعر النبيلة الحسنة لا بد أن لا تخالف الفطرة والعقل في مراعاتها لمبدأ الوسطية والاعتدال، وإذا خالفت هذا المبدأ نحو الإفراط أو التفريط فقدت صفة النبيل وكانت قبيحة بذاتها لذا فالشرع أيضاً سيعدها كذلك من هنا تكمن آلية الربط بين الأحكام الفطرية العقلية والأحكام الشرعية التي تكون مؤيدة للفطرة السليمة لذا فجميع الشرائع الإلهية تتوافق معها ولا تعارضها. (السيستاني م.،

حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 102) هكذا ينتهي السيد السيستاني إلى أن الأصول العامة للتشريع تستند إلى الفضائل الفطرية، والمقصود بالأصول العامة هي كل ما اتفقت الأديان الإلهية عليه من أحكام وتشريعات من عهد نبي الله نوح عليه السلام، وما لحقه من الأنبياء، وينتمي إليها أغلب أصول الحرمات العامة كحق الوالدين وصلة الرحم ووجوب الوفاء بالعهد وحرمة الفعل الشاذ والزنى والسخرية من الآخرين وغيرها (السيستاني م.، حقيقة الدين ، 1440ق، صفحة 116). من هنا نفهم أن السيستاني يستند على القاعدة التي تذهب إلى القول بالتحسين والتقبيح العقليين، فالمشاعر النبيلة الحسنة لا بد أن لا تخالف الفطرة والعقل في مراعاتها لمبدأ الوسطية والاعتدال، وإذا خالفت هذا المبدأ نحو الإفراط أو التفريط فقدت صفة النبل وكانت قبيحة بذاتها لذا فالشرع أيضاً سيعدها كذلك من هنا تكمن آلية الربط بين الأحكام الفطرية العقلية والأحكام الشرعية التي تكون مؤيدة للفطرة السليمة، لذا فجميع الشرائع الإلهية تتوافق معها، ولا تعارضها.

خامساً: اتباع الحكمة والانقياد للفضيلة ضرورة عقلية فطرية

يعرف السيد السيستاني الحكمة بأنها " موازنة النفع والضرر في الأشياء واختيار الأثقل وزناً" (السيستاني م.، 2018، صفحة 13)

" ومرجع الحكمة إلى رعاية السعادة والشقاء على وجه جامع، فلا يقدم الإنسان تحصيل لذة يسيرة عاجلة على معاناة طويلة آجلة، بل لا ينساق خلف لذة عاجلة من دون البحث والفحص عما تخلفه من المعاناة" (السيستاني م.، 2018، صفحة 13) وهذا المعنى من البديهييات العامة المعروفة لدى كل إنسان، فكل إنسان يذعن بوضوح بأن مقتضى العقل تقديم الأهم على المهم، والمهم على ما لا أهمية له" (السيستاني م.، 2018، صفحة 14) أما الفضيلة فتعني " مراعاة القيم الأخلاقية، وإن أدت إلى بعض النكد والعناء، فلا يصبح في حكم العقل أن يكذب المرء، أو يتعدى على الغير، أو على ماله، أو يسيء إليه، أو يترك المضطر ليموت وإن في ذلك لذة يشعر معها بالسعادة ولا يخشى منها ضرراً عاجلاً أو آجلاً. وهذا المعنى أيضاً من البديهييات التي يجري عليها عامة الناس - على الإجمال- فإن القيم الأخلاقية- الإيجابية والسلبية (ما ينبغي فعله وما ينبغي تركه) من أصول قواعد السلوك الإنساني" (السيستاني م.، 2018، صفحة 14) وهي من مقتضيات الضمير الإنساني الذي يدعونا إلى فعل الحسن والابتعاد عن القبيح حتى لو كان فعل الحسن كإغاثة المضطر فيه بعض العناء، وحتى لو كان في فعل القبيح منفعة آنية، من هنا نجد السيستاني يذهب إلى نقد من يدعي أن لا حكم عقلي فطري مغروس في باطن الإنسان، وأن الفضيلة الخلقية مردها إلى رعاية مصالح النوع الإنساني، والإنسان يلقي بهذه القضايا بالتعليم والاكتساب فيظن البعض بأنها فطرية نابعة من داخله وهذا هو رأي أرسطو وغيره من المعارضين لوجود مبادئ خلقية فطرية في النفس الإنسانية، مع أن الوجدان العام بحسب السيستاني يحكم بانبعثات القبح والحسن من الضمير (السيستاني م.، 2018، صفحة 18).

مما سبق ندرك أنّ الحكمة هي تقديم الأهم على المهم وأن كان كلا الأمرين حسنيين غير منافيين للفضيلة، فإذا ما خيّر الإنسان أن يعيش في سبيل الله أو يموت في سبيل الله، فإن كان الأول فيه خير أكثر ومنفعة أفضل قدّم على المفضل وإن كان حسن في ذاته، أما الفضيلة فهي فعل الواجب الأخلاقي حتى لو أدى الى ضرر وألم آني، لكون اتباع الفضيلة أمر واجب تحكم به الفطرة وتؤيده الشرائع السماوية. نفهم ممّا سبق أن المعرفة الفطرية البديهية هي بمثابة العلة الناقصة التي بدونها لا يوجد الموجود وإن كان الموجود لا يوجد إلا بوجودها، مثل الكرسي الخشبي الذي لا يوجد إلا بوجود علته المادية أي الخشب وإن كان لا يوجد إلا بوجود علة أخرى كالعلة الفاعلية أي النجار الذي يصنعه ، فمن دون المعرفة الفطرية البديهية لا وجود للمعرفة الإنسانية ومنها معرفة الإنسان بحقائق الدين إلّا أنها تحتاج إلى سبب آخر ومستوى أعلى من مستويات المعرفة الإنسانية وهو وصول الإنسان الى الرشد العام والعقلانية التي تعد كافية لفهم قضايا الدين الحق إجمالاً لا تفصيلاً لأنّ المعرفة التفصيلية تحتاج إلى تخصص علمي دقيق وهو الأمر الذي لا يصل اليه جميع الناس.

الخاتمة والنتائج

بعد استعراضنا لأهم آراء السيد محمد باقر السيستاني في المعرفة الفطرية وأثرها في إثبات حقائق الدين توصل الباحث إلى الآتي:

- 1- ثبوت وجود معرفة فطرية بديهية تعد أساساً لأي معرفة إنسانية.
- 2- نفي وجود معارف فطرية يعني نفي وجود معرفة لدى الإنسان تتسم بالصحة واليقين وهذا يؤدي بدوره الى نفي إمكانية قيام معرفة دينية جملة وتفصيلاً.
- 3- هناك مساحة من المعرفة الدينية تستند إلى المعارف الفطرية البديهية، وهناك معارف دينية أخرى تحتاج الى مستويات عقلية أعمق لإدراكها كما أن هناك مساحات في الفكر الديني تحتاج الى معرفة علمية تخصصية دقيقة، كذلك هناك أحكام تشريعية لم يطلع الله عليها أحد من خلقه.
- 4- عدم منافاة الدين للفطرة الإنسانية سواء أكانت من جهة مضمون الدين أم من جهة الآثار المترتبة على الدين سواء في مجال التشريع أو في إثبات وجود الله ووحدانيته أو في مجال القيم الأخلاقية والحرية الإنسانية.

المصادر والمراجع

1. احمد صبحي. (بلا تاريخ). في علم الكلام ج2. مؤسسة الثقافة الجامعية ط4.
2. السيستاني م. ب. (2017). اصول تركية النفس وتوعيتها. النجف: دار البصرة ط، 1 ج. 1.
3. الكسندر ماكوفسكي. (1987). تاريخ علم المنطق. بيروت: ترجمة نديم علاء الدين، ط1، دار الفارابي .

4. توفيق الطويل. (بلا طبعة، بلا تاريخ). أسس الفلسفة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
5. حسام الدين الالوسي. (2005). مدخل الى الفلسفة، ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
6. رينيه ديكارت. (2008). حديث الطريقة، ترجمة عمر الشارني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1.
7. زكريا ابراهيم. (بلا تاريخ). المشكلة الخلقية. دار مصر للطباعة، بلا طبعة.
8. شكري صادق. (2020). مرشد الطالبين الى تاريخ الفنون الجميلة عند قدماء المصريين. وكالة الصحافة العربية، ط2.
9. لطفي السيد احمد. (2012). تأملات في الفلسفة والادب والسياسة. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ط1.
10. محمد الباقر السيستاني. (2018). ضرورة المعرفة الدينية. النجف الاشرف: دار البصرة، ط1.
11. محمد الباقر الصدر. (1427 هجري). فلسفتنا. مركز الابحاث والدراسات التخصصية، ط2.
12. محمد باقر السيستاني. (1440ق). حقيقة الدين. قم: دار التفسير، ط1.
13. محمد باقر السيستاني. (1440 هجري). اتجاه الدين في مناحي الحياة. قم: دار التفسير، ط1.
14. محمد باقر السيستاني. (2018). الانباء الثلاثة الكبرى في الدين. بغداد: خصائص الاله، ط1، دار الكتب والوثائق.
15. مقداد بن عبدالله السيوري الحلي. (1427 هجري). شرح الباب الحادي عشر، حقه وعلق عليه علي النظامي الهمداني. مؤسسة النشر الاسلامي.
16. موسى الموسوي. (1972). من الكندي الى ابن رشد. جامعة بغداد، ط1.
17. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح. (بلا تاريخ).